

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤٦

الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٠:٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لو فسانجين أردينشولون (منغوليا)

المعلم بحد بوادر التشجيع في التقدم الهام المحرز
في الجهود الدولية المبذولة من أجل نزع السلاح.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٠

البنود من ٥٧ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال
المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وأشير على وجه خاص بطبيعة الحال إلى
القرارات المتتخذة في مؤتمر الأطراف في معايدة
عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة
وتتمديدها ١٩٩٥ في شهر أيار/مايو الماضي بتمدید
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير
مسمى من أجل تعزيز وتحسين عملية استعراض
معاهدة عدم الانتشار، واعتماد "المبادئ والأهداف
الخاصة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي".
وفضلا عن ذلك، فإنه نتيجة للجهود المكثفة
المبذولة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف،
بوسعنا أن تتطلع إلى اتمام المفاوضات المعنية
بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في عام
١٩٩٦.

ونظرا للتقدم الذي أحرز في العام
الماضي، فإن مما يؤسف له بالفعل أن التجارب
النووية لا تزال مستمرة. ولئن كنا نسلم بأن
كل بلد يهمه أمنه الوطني، فإن إجراء
التجارب النووية - من جانب أي بلد ولا يسبب -
يتعارض مع الرغبة العارمة لدى المجتمع الدولي كله

السيدة كورووكوشي (البيان) (ترجمة شفوية عن
الإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم نيابة عن
الوفد الياباني بتوليكم رئاسة اللجنة الأولى التابعة
للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة.
والمهام المطروحة أمامنا لها أهمية خاصة في هذا
العام التذكاري، وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه
الكاملين وأنتم توجهون أعمال هذه اللجنة إلى
 نهايتها الموفقة.

والواقع أن عام ١٩٩٥ عام له أهمية محورية.
ففيه الاحتفاء بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاء
الحرب العالمية الثانية وبتأسيس الأمم المتحدة. غير
 أنه في الوقت نفسه يصادف الذكرى السنوية
الخمسين لاستخدام الأسلحة الذرية للمرة الأولى
والتي يرجى أن تكون الأخيرة. وفي هذا العام

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها متوجه أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وخلال الحرب الباردة كان وجود عالم خال من التجارب النووية يتخيّلنا؛ أما الآن فيبدو أنه في متناول أيدينا. وستعمل اليابان بدأب بغية اتمام

في وضع حد لهذه التجارب. ولما كانت اليابان تؤمن بأن الأغلبية الساحقة من البلدان تشترك معها في رأيها، فإنها تدعو بشدة إلى الوقف الفوري للتجارب النووية.

وفي "المبادئ والأهداف" المعتمدة في أيار/مايو الماضي، تقرر أن المفاوضات المعنية بمعاهدة لحظر الشامل للتجارب النووية يجب أن تتم في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وقد طلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية ضبط النفس إلى أقصى حد ريثما يبدأ سريان المعاهدة. وهذا يوحي أن هناك توافقاً في الآراء في المجتمع الدولي على أنه بتمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى، يجب أن تعطى الأولوية القصوى لعقد معاهدة لحظر الشامل للتجارب النووية. ومما يشجع اليابان أنه يجري الآن بذل جهود جادة لتحقيق هذا الهدف.

واستجابة لهذه الرغبة الدولية في حظر التجارب، وعلى أساس تمسك اليابان القوي بآرائها، فإنها ستعرض، مع دول أخرى تؤمن بنفس الآراء، مشروع قرار على هذه اللجنة يدعوه إلى الوقف الفوري لكل التجارب النووية. ولا تنوی بهذا أن تخضع الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها. بل إن المقصود من القرار هو الإعراب بقوّة عن الإرادة الدوليّة في وضع حد للتجارب النووية. ونرى أن اتخاذ هذا القرار سيدعم البيئة المؤاتية لإبرام معاهدة لحظر الشامل للتجارب النووية.

وكما اقترحنا، فإن أهم مسألة في مجال نزع السلاح النووي هي إبرام معاهدة لحظر الشامل للتجارب النووية. وقد لاحظنا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في هذا العام التقدم الكبير في تبسيط نص جار تطويره وفي الدراسة العملية لآلية التحقق. وفضلاً عن ذلك، فإن فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة أعلنت عن قرارات سياسية هامة بالنسبة لنطاق المعاهدة لكي يجعلها شاملة حقاً. وترحب اليابان بحرارة بهذه القرارات، وتطلب بكل قوّة من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية الاتفاق على حظر كل تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى، أيا كان الغرض منها.

وموقف اليابان بشأن نزع السلاح النووي واضح، فعلينا أن نسعى جاهدين في سبيل تحقيق الهدف النهائي هدف إزالة كل الأسلحة النووية. ولئن كنا سلّم تماماً بأن القوة العسكرية، بما فيها الأسلحة النووية، لا تزال تؤدي دوراً هاماً في صيانته السلام الدولي، فإننا نعتقد أن هدفنا يجب أن يتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن يتحقق ذلك عن طريق تدابير ملموسة لكافلة عدم الانتشار النووي، وتخفيض المخزون الحالي من الأسلحة النووية، ومنع التحسن النوعي للأسلحة النووية.

ويجب ألا تكون القرارات الداعية إلى نزع السلاح النووي قرارات بلاغية جوفاء، بل ينبغي تنفيذها باتخاذ تدابير واقعية تؤدي إلى نزع السلاح النووي الفعلي. ووفقاً لهذا الرأي، عرضت اليابان في اللجنة الأولى في العام الماضي مشروع قرار بهدف إلى تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. واعتمد مشروع القرار بتأييد ساحق. وستقترح هذا العام اتخاذ قرار للمتابعة يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي طرأت منذ العام الماضي. وأتوقع أن يحظى بتأييد كل الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وقد ذكر تومويتشي موراياناما، رئيس الوزراء، في البيان الذي أدلّى به في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح المعقود في ناغازاكي في حزيران/يونيه الماضي. إننا قد دخلنا "عصر العمل في مجال نزع السلاح". ويتعين على كل بلد أن ينظر في كيفية الالسهام في "عصر العمل في مجال نزع السلاح" هذا، حتى نعزز وجود بيئة دولية يعمها الأمن والسلام. وإذا تعرف اليابان بهذا العصر الجديد وتتطلع إلى التحضير للمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيبدأ عام ١٩٩٧، فإنها تعمل الآن على وضع صياغة فعالة لعقد حلقة دراسية في وقت ما خلال العام المقبل بشأن نزع السلاح النووي في ضوء تمديد معاهدة عدم الانتشار. ونأمل أن تسهم هذه الحلقة الدراسية أسهاماً حقيقياً في العملية القادمة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وأود أن أؤكد في هذه المناسبة أهمية دعم دور الأمم المتحدة لكي تكفل لها أن تعمل بشكل أكثر فعالية وأن تسفر الجهود المتنوعة التي تبذلها عن انجازات عملية.

المفاوضات بحلول ربيع عام ١٩٩٦ بحيث تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن وبأكبر عدد ممكن من الدول الأطراف. وكما أشار كونو، وزير خارجية اليابان في بيته في الجمعية العامة في الشهر الماضي، فإن اليابان على استعداد لاستضافة الاحتفال بتوقيع المعاهدة.

وقد أعرب كونو، وزير الخارجية، في هذا البيان أيضاً عن الأمل في أن تكافح الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي. وينبغي ألا تفسر التمديد للأنهائي لمعاهدة عدم الانتشار بأنه تفويض لها بحيازة الأسلحة النووية إلى الأبد. والدول الحائزة للأسلحة النووية تتمتع بمركز خاص بموجب معاهدة عدم الانتشار، فقد وضحت "المبادئ والأهداف" أن على هذه الدول التزاماً بالسعي بتصميم إلى تخفيض تلك الأسلحة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مرة أخرى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تحمل مسؤولية الاستجابة على نحو إيجابي للثقة التي وضعتها فيها الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. والواقع أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بتأييدها التمديد للأنهائي لمعاهدة عدم الانتشار، قد التزمت إلى الأبد بعدم حيازة الأسلحة النووية، متوقعة أن الدول الحائزة لتلك الأسلحة ستحرز التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

وتؤمن اليابان أن من المهم أن تبذل كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية قصارى جهدها من أجل التخفيف الفعلي للأسلحة النووية. ويراودها شديد الأمل بوجه خاص في أن تصدق الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة زيادة تحفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وأن تعملاً على تحقيق مزيد من التخفيفات. واليابان، من جانبها، تشارك في تدابير مشتركة متنوعة، تشمل التعاون مع الأمم المتحدة بشأن تشديد مرفق لتخزين الموارد النووية الناجمة عن تفكك الأسلحة النووية في بلدان الاتحاد السوفيتي سابقاً. وفي هذا السياق، نرحب بالتأكيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي حالياً.

وفي الوقت الذي لا يمكننا فيه التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية التصدي للقضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل فإن علينا ألا نغاضب عن مشكلة الأسلحة التقليدية، خصوصاً عندما نرى أن هذه الأسلحة يجري استخدامها بالفعل في الصراعات الإقليمية. وكما أشار الأمين العام بطرس بطرس غالى، فإن التحكم في الألغام البرية المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة من قبيل البنادق الآلية على درجة كبيرة من الإلحاحية نظراً لأنها تسبب الآلاف من الإصابات بما في ذلك الإصابات بين المدنيين، في صراعات شتى في كل أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، نرحب بحرارة باعتماد البروتوكول المعنى بأسلحة الليزر التي تصيب بالعمى في المؤتمر الاستعراضي بشأن اتفاقية حظر أو تقيد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي توقفت جلساته يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وبينما نشعر بخيبة أمل بالغة إزاء عدم احتمام المفاوضات الخاصة بتعديل البروتوكول المتعلق بحظر أو تقيد استعمال الألغام، والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، في الدورة الأخيرة، فإننا يحدونا أمل كبير في أن ييزغ توافق آراء حول تعزيز ذلك البروتوكول في الدورة المستأنفة في نيسان/أبريل وأو ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه، نطلب إلى جميع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك.

وثمة مشكلة أخرى في مجال الأسلحة التقليدية تتمثل في التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة. ورغم أن هذه المشكلة عامل ينافم الصراعات الإقليمية، فإنه لم تتخذ حتى الآن أية تدابير خاصة لمقاومة المشكلة. لهذا، تعتزم اليابان أن تقترح مشروع قرار يرجو من الأمين العام أن ينشئ فريقاً للخبراء لغرض الأسلحة الصغيرة. وأمل أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد أكبر عدد ممكن من الدول، حتى يمكننا أن نبدأ بجدية في معالجة هذه المشكلة المقلقة.

ومن المهام الحيوية أيضاً في مجال الأسلحة التقليدية تعزيز الشفافية في التسلح. وفي جهد يرمي إلى تعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية، ستواصل اليابان العمل من أجل اكتساب مشاركة دول أخرى في سجل الأمم المتحدة للأسلحة

وبعد أن أدلى بلاحظاتي على التقدم المحرز في العام المنصرم أرى أنني سأكون مقبراً إن لم ألاحظ أيضاً أن مؤتمر نزع السلاح قد فشل في بدء المفاوضات حول وضع اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجيرية نووية أخرى. وهذا أمر يشير خيبة أمل كبيرة، خصوصاً أنه قد تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء لجنة مخصصة لهذه المسألة في آذار/مارس الماضي. ويهدوبي أمل وطيد في أن المفاوضات الخاصة بوضع معايدة لوقف إنتاج هذه المواد ستبدأ دون مزيد من التأخير حتى يمكننا أن نقطع خطوة أخرى إلى الأمام على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح النووي.

والآن دعوني أطرق إلى بعض القضايا المتعلقة بأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل: الأسلحة البيولوجية والكييمائية. وتتشعر اليابان بأمتنان عميق لأنه أمكن، بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الخاص المعنى باتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أن تبدأ اللجنة المخصصة المفاوضات الموضوعية في جنيف في تموز/يوليه الماضي. وأنطلع إلى تحقيق هدفنا الذي يتuhanصيغاً إطار قانوني لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية قبل المؤتمر الاستعراضي المقرر أن يعقد في أواخر عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بأسلحة الكيميائية، فإن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة، التي فتح باب التوقيع عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ من المعاهدات الهامة لنزع السلاح، وهي تستهدف القضاء التام على جميع الأسلحة الكيميائية. غير أنه نظراً لأن بلداناً كثيرة لم تصدق على هذه الاتفاقية بعد، فإن سريانها لم يبدأ حتى الآن. وقد أودعت اليابان صك تصديقها يوم ١٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وأصبحت بذلك الدولة الطرف الثامنة والثلاثين في المعاهدة. وستواصل اليابان المشاركة بنشاط في الأعمال التحضيرية الجارية في لاهاي، وندو أن نحيث مرة أخرى الدول التي لم توقع المعاهدة وتصدق عليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

الأمن الدولي. وبينما أحرز التقدم في جوانب شتى لمنع اندلاع الصراعات وحسمنها عند اندلاعها، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين متطلبات الأمن في عالمنا المعاصر والترتيبات الدولية الموجودة، والموروثة إلى حد كبير من عهد آخر ومختلف. وقد يكون بوسع المرء أن يقول إن الواقع الجديد لا توافقه هيكل آليات أمن ملائمة وواافية بالغرض.

وبغية تضييق هذه الفجوة والقضاء عليها في نهاية المطاف، يتعين زيادة تكيف الآليات الموجودة واستحداث آليات جديدة. وأصبح من الواضح الآن، بعد أن انقضت سنوات عديدة، أنه من الضوري التعجيل بعمليتي التكيف والاستحداث في آليات الأمن. وتضطلع الجمعية العامة للأمم المتحدة وخصوصاً لجنتها الأولى، ضمن أجهزة أخرى، بدور حيوي في هذه العملية.

وقد بيّن أمين عام الأمم المتحدة في وقت مبكر وبطريقة مقنعة تفهمه للتحديات الجديدة وضرورة التصدي لها في إطار نظام دولي جديد، ومتكملاً للأمن. ويمثل تقريراه - "خطة للسلام" و "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" وكذلك ملحق "خطة للسلام" الذي صدر مؤخراً جداً - تقديرات مفيدة للمهام والأدوات الجديدة اللازمة لإنجازها.

وكان من المشجع أن نرى المناقشة بشأن هذه المسائل تتکثّف ضمن الفريق العامل المعنى بـ "خطة للسلام" التابع للجمعية العامة وأفرقته الفرعية. ويحدّر النظر في إمكانية إدراج الموضوعات ذات الصلة التي تم تطويرها في هذا السياق في أعمال اللجنة الأولى، وخاصة في إطار بند جدول الأعمال المععنون "صون الأمن الدولي". ونشعر بأن مداولات اللجنة مؤخراً بشأن هذا البند قد أصبحت إلى حد كبير دون إمكاناتها وسلطاتها. وهي حالة لا تبعث على الرضا. ولهذا السبب نرى أن من المناسب أن تتناول اللجنة بعض المسائل المحددة المطروحة في الوثائق التي ذكرتها آنفاً، مع تفضيل مراعاة النتائج التي ستتمخض عنها المناقشة ضمن الفريق العامل المعنى بـ "خطة للسلام"، وأفرقته الفرعية وغيرها من الأجهزة ذات الصلة. والدبلوماسية الوقائية أحد هذه الموضوعات التي في اعتقادنا تستحق على

التقليدية ومن أجل توسيع نطاق هذا النظام وتطویره. ونرحب بالجهود الإقليمية المبذولة هذا العام في المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتضطلع المراكز الإقليمية للأمم المتحدة المعنية بالسلام ونزع السلاح بدور قيم في الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية في الأسلحة التقليدية وإلى تعزيز تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي. لذلك فإننا نأسف لأن تقرير الأمين العام بشأن هذه المراكز يوصي بإغلاق جميع المراكز الثلاثة بسبب الصعوبات المالية التي تواجهه الأمم المتحدة. غير أنني أود أن أوجه الانتباه إلى مركز كاتماندو في نيبال الذي يقدم مساهمات كبيرة للسلام ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي. وما فتئت اليابان تقدم مساعدات كبيرة لأنشطة هذا المركز التي تشكل ما يسمى بعملية كاتماندو. ويهدوها أمل وطيد في أن يكون بالإمكان السماح باستمرار هذا المركز على الأقل.

وفي هذه السنة الهامة التي نجد فيها الوعي الدولي بقضايا نزع السلاح قد زاد ربما أكثر من أي وقت مضى، لا يسعني إلا أنأشعر بالثقة بأن اللجنة الأولى ستحرز التقدّم الكبير في مجالات تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، ومنع الانتشار. وتعهد اليابان بأن تقوم بدورها لكفالة نجاح جهود هذه اللجنة.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بادي ذي بدء أن أعرب لكم، سيدى، ولأعضاء المكتب عن تهانينا الحارة على انتخابكم. وإنني لعلى ثقة بأنكم، بفضل ما لكم من التجربة والخبرة، ستوجهون بنجاح المداولات الهامة للجنة الأولى، وأتعهد بتقديم دعم وفدى الكامل في هذا السياق.

واسمحوا لي أيضاً بأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرنا للعمل المتفاني الذي قام به سلفكم السفير فالينسيا رودريغيز ممثل إكوادور.

ما زالت مسائل نزع السلاح والأمن الدولي موضوع اهتمام خاص لوفد بلدي. وتؤدي قضيتنا نزع السلاح وتحديد الأسلحة دوراً أساسياً في تعزيز

الفعلي لمعاهدة متعددة الأطراف تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصناعة الأسلحة النووية. ولا شك أن إحراز التقدم السريع على هذا المسار من شأنه أن يسهم في الحفاظ على الزخم الذي أوجده اتخاذ مقررات مؤتمر معاهدة عدم الانتشار النووي هذا العام.

واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز عند هذه النقطة على توسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح، نظراً لأن هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح تجري ضمن مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ففي حين أن المبادرات الرامية إلى توسيع عضويته قد أسفرت في نهاية المطاف عن اتفاق على ضم ثلث وعشرين دولة أخرى إلى المؤتمر، فينبغي أن يلاحظ مع الأسف: أولاً، أن تاريخ هذا التوسيع المحدود مازال في طي المستقبل المجهول؛وثانياً، فما زالت حالة اثنين عشرة دولة أخرى مرشحة للعضوية، ومنها سلوفينيا، غير واضحة. وأود أن أكرر التأكيد على اقتناعنا بأن توسيع العضوية من شأنه أن يعزز مؤتمر نزع السلاح، وبأن الحل الأكثر مناسبة من شأنه أن يكون ضم جميع الدول الإسلامية الأعضاء في الأمم المتحدة التي أعربت عن رغبتها في المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح بوصفها دولًاأعضاء كاملة العضوية.

ويتعلق أحد أهم جوانب جهود نزع السلاح بمسألة الأسلحة التقليدية، وأود أن أحبط علما بالقدر المتواضع من التقدم الذي أحرز أثناء المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن بعض الأسلحة التقليدية الذي انقض يوم الجمعة الماضي في فيينا. وترحب سلوفينيا، بوصفها طرفاً في هذه الاتفاقية، باعتماد بروتوكول جديد رابع يحظر استعمال أسلحة الليزر المصممة لإحداث العمى الدائم. وقد شعرنا بالإضافة إلى دول أخرى عديدة بخيبة أمل بسبب عدم توصل المؤتمر إلى الاتفاق حول نص للبروتوكول يتعلق بالألغام البرية. ونأمل أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي من إنجاز هذه المهمة في أوائل أيار/مايو ١٩٩٦ عندما يعاد انعقاده في جنيف.

وقياساً على ذلك، ستواصل سلوفينيا التأييد النشط لمبادرة الولايات المتحدة الخاصة بالألغام

وجه خاص أن تجد لها مكاناً في مداولات اللجنة المتصلة بصون الأمن الدولي.

إن التقدم الذي أحرز في مجال نزع السلاح قد أبرزه هذا العام الاختتام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وترحب سلوفينيا، شأنها شأن بلدان كثيرة غيرها، بالنتيجة التي توصل إليها مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشيد برئيسه السفير داتا بالا ممثل سري لإنكلترا، على ما قام به من العمل الممتاز. وقد أرسى التمديد اللانهائي للمعاهدة أساساً راسخة لنزع السلاح النووي الحقيقي. وأوجدت القرارات الثلاثي التي اتخذها المؤتمر والتي يتعين أن تؤخذ ككل متكامل الجو اللازم للثقة. ومما يؤسف له أن هذا الجو الإيجابي سرعان ما تأثر تأثراً سلبياً بالغاً بعد اختتام المؤتمر، عندما وصلت دولة حائزة للأسلحة النووية تجاربها النووية وفيما بعد، استأنفت دولة أخرى تجاربها النووية.

وينبغي أن نكرر التأكيد على أن المسؤولية الأساسية عن التنفيذ الفعلي لأحكام معاهدة عدم الانتشار، في أعقاب التمديد اللانهائي للمعاهدة يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها. ويشمل ذلك، على الأخص، المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار النووي، بالاقتران بالمبادئ والأهداف الخاصة بـ عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وإذا لم يتم الوفاء بإخلاص بالالتزامات المنصوص عليها في هذه الأحكام، فسيكون مصير المعاهدة وعاليتها المرجوة موضع شك بالرغم من تمديدها إلى ما لا نهاية.

وفي هذا الصدد، نتابع عن كثب تقدم عملية المفاوضات المتصلة بحظر التجارب النووية. ومما تشجعنا إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية والالتزام المجدد بتلبية الهدف، هدف إبرام المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية بحلول العام القادم. ولا تمكن المغalaة في تقدير أهمية تحقيق ذلك الهدف.

وتحب في الوقت ذاته بإنشاء اللجنة المخصصة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صناعة الأسلحة، مما نأمل أن يؤدي إلى الإبرام

في برنامج المشاركة من أجل السلام بغية الانضمام إلى عضوية معاهدة منظمة حلف شمال الأطلسي. وستواصل جهودها للإسهام في آليات تعزيز الأمن في عموم أوروبا التي تجسدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأخيرا، فإن سلوفينيا ستستمر في دعم جهود المجتمع الدولي، ولا سيما جهود الأطراف في الصراع، لإنهاء الصراعات المسلحة في البلقان.

وسمحوا لي بأن أشير بإيجاز في الختام إلى التعاون بين الترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة. وما زال هذا التعاون جوهريا. ويتحتم علينا ألا نهمل الجهد الهام الذي قامت به مختلف هيئات الأمم المتحدة في هذا المجال. وسمحوا لي أن أشير بالتحديد في هذا الصدد إلى المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالنهج الإقليمية لمنع السلاح في سياق الأمن العالمي التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٧٥/٤٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٣. وأود أن أؤكد مرة أخرى ما لهذه المبادئ من أهمية من الناحية العملية مثل المبدأ القائل بأن الترتيبات الإقليمية ينبغي أن يتفق عليها بحرية بين الدول المشاركة.

ومما له أهمية كبيرة أن توضع الترتيبات الإقليمية دون الإقليمية على أساس المبادئ الديمقراطية. ويمكن جوهر هذه الترتيبات في طبيعتها الطوعية وفي المصالح المشتركة التي يتشارطها الأعضاء حقا. وفي أوروبا، التي من المحتمل أن تزدغ فيها ترتيبات دون إقليمية مختلفة، لا يزال لهذا المبدأ الأساسية أهمية خاصة.

وأخيرا، فإن حقيقة أن هذا المبدأ صيغ بوضوح قام في صك وضعته هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تبين نقطة هامة وهي أهمية هيئة نزع السلاح في الظروف الراهنة. ولدينا هنا مثال على ما ينبغي أن يوجه تفكيرنا بشأن إعادة تشكيل أجهزة الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح في المستقبل.

السيد شوا (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بالنيابة عن وفدي أن أعرب لكم سيد الرئيس عن ثقتنا الكاملة بكم بمناسبة انتخابكم لشغل المنصب الرفيع. ونؤمن من أنكم

البرية المضادة للأفراد. وسلوفينيا لا تقوم بتصدير هذه الألغام، وبالتالي فإنها تطبق في مجال الممارسة أحکام القرار ٧٥/٤٩ دال الذي يحث الدول على إعلان وقف مؤقت لصادراتها من الألغام البرية المضادة للأفراد.

وينبغي ألا يفوتنا، فضلاً عن ذلك، أن نتناول تناولاً وافياً مسألة استمرار تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومما يرجى له أن المعلومات المبلغة للسجل مازالت بعيدة عن الشمول العالمية. وترى سلوفينيا أن السجل يشكل وسيلة هامة لتعزيز الشفافية في مسألة التسلح ومن ثم فهو يسهم إسهاماً فعالاً في بناء الثقة على نطاق عالمي. وقد اقترحت سلوفينيا بالفعل النظر في بعض العناصر لزيادة تطوير السجل. وعلى سبيل المثال، ينبغي رفع مستوى المعلومات عن المقتنيات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني إلى نفس مستوى المعلومات عن عمليات النقل، أي ينبغي أن تعطى شكل فتتین اضافيتين مساويتين لفتتین القائمتين، وأعني الصادرات والواردات. وإلى جانب ذلك فقد حان الوقت الذي قد يكون من الضروري فيه أن ننظر في مختلف الحوافز من أجل تشجيع وتنشيط الإبلاغ الشامل.

والأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي. وبالتالي ينبغي مواصلة وضع التأكيد الكافي على مختلف النهج الإقليمية تجاه الأمن الدولي. وقد ساعدت سلوفينيا جاهدة، نظراً موقعها في منطقة وسط أوروبا، في التغلب على الفراغ الأمني المحفوف بالمخاطر الذي تخلف عن التغيرات العميقية التي جرت في أوروبا في نهاية الثمانينيات وفي التسعينيات، وفي المساعدة في العمليات الرامية للتغلب على هذا الفراغ. ولدينا وطيد العزم على القيام بمزيد من الجهد لإقامة علاقات ودية وثيقة مع جميع جيراننا، فطموحاتنا المتعددة والأطراف لم تنكش، على الرغم من أن خطى التوسيع والتوحد ل مختلف الترتيبات الأمنية الأوروبية بطبيعة دون ضرورة أحياناً. وظلت سلوفينيا مساهمة نشطاً

الاستقرار في المنطقة بأكملها لأن بلداناً أخرى ستتدافع لملء الفراغ.

ووجهت اتهامات بأن سباق التسلح يجري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. عندما تصبح البلدان أكثر ازدحاماً تحاول بطبيعة الحال أن تزيد من قدراتها الدفاعية. وليس هذا تطوراً سلبياً ما دام يعزز توازن القوة بصفة عامة في المنطقة.

وتحقيقاً لهذا الهدف بدأت بلدان آسيا والمحيط الهادئ في تجربة نهج شامل للأمن، نهج يدمج الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الجوانب. ولا توجد خطة رئيسية أو مسار محدد لذلك. وستكون هناك حاجة إلى قدر كبير من الابتكار والبراعة حتى تحظى هذه العملية بالتأييد، نظراً إلى التنوع في الأقليم.

ومن المنجزات الملحوظة إنشاء المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في ١٩٩٢ - وهو محفل رفيع المستوى لتيسير الحوار الصريح والمشاورات بين الدول الأقليمية والدول الواقعة خارج الأقليم بشأن قضايا ذات اهتمام مشترك. والهدف من ذلك هو تعزيز عادة التشاور بغية تخفيف المخاطر التي يتعرض لها الأمن، وبناء الثقة بين المشاركين وبالتالي وضع نمط سلوك أكثر قابلية للتبني والاستدلال. وقد عقد المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ثلاثة اجتماعات وبدأ، كعلامة على نموه المتزايد، بتناول قضايا عصيرة مثل النزاعات في بحر الصين الجنوبي.

وخلال الاجتماع الثالث الذي عقده المحفل في بندر سيري بيغاوان في آب/أغسطس من هذا العام، وضع وزراء الخارجية خطة للتوجهات المستقبلية بالنسبة لهذا المحفل. وقرروا أن عملية هذا المحفل تتم على ثلاث مراحل - تعزيز بناء الثقة وتطوير الدبلوماسية الوقائية ووضع مناهج لجسم الصراعات. وأن المحفل سيتحرك على مسارين ستنفذ الحكومات أنشطة المسار الأول؛ وستنفذ المعاهد الاستراتيجية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أنشطة المسار الثاني. وتزايد الطابع المؤسسي لعملية المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عن طريق إنشاء مجموعات الدعم فيما بين الدورات.

بخبرتكم وصفاتكم القيادية ستخدمون هذه اللجنة بامتياز.

وتشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ مرحلة من السلام والازدهار لم يسبق لها مثيل. وبعد بعض الحروب التي سببت مأساة كبرى في القرن العشرين، فإن المدافع ساكتة الآن واقعياً. وبخلاف ذلك، أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أكثر المناطق الاقتصادية نشاطاً في العالم. والتحدي بالنسبة لجميع الدول، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، يتمثل في كيفية إدارة التغير والمحافظة على الظروف المثلثة لتحقيق السلام والاستقرار بغية ضمان آفاق النمو الاقتصادي المستمر.

ومن الحيوي لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ توفر توازن مستقر للقوة فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة، وبصفة خاصة في العلاقة الثلاثية للولايات المتحدة والصين واليابان. ومع ذلك، تتحتم على البلدان أن تعيد تشكيل علاقاتها بعضها مع بعض، وذلك بمزيد من الثروة والثقة. ومن المحتمل أن تؤدي إعادة التشكيل إلى زعزعة الاستقرار.

هذا هو السياق الأمني الواسع الذي تجري فيه الجهود الراهنة لنزع السلاح على النطاق الدولي. ونحن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نرحب بصفة عامة بالتقدم المحرز في مجال عدم الانتشار النووي وبصفة خاصة التمدid اللائحي لمعاهدة عدم الانتشار في هذا العام. ونؤيد أيضاً التحول الإيجابي في جهود نزع السلاح على النطاق الدولي لتشمل الشفافية في نقل الأسلحة وعدم استعمال الأسلحة التقليدية التي تسبب ضرراً جسدياً كبيراً.

بيد أن تخفيف الأسلحة في حد ذاته لن يخلق الظروف التي تؤدي إلى تحقيق السلام والازدهار والنمو. فلا توجد علاقة سلبية بسيطرة بين نزع السلاح والسلام. والواقع فإن التخفيف العشوائي للأسلحة يمكن أن يسبب زعزعة الاستقرار لو أثر على التوازن بين الدول الرئيسية. وعلى سبيل المثال، لو سحبت الولايات المتحدة قواتها العسكرية من المنطقة فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زعزعة

وأتفق رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهمية المحافظة على توجه مفتوح متوجه للخارج لتحقيق الأمان. واعتمدت برنامج عمل لإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد ينتمي إلى الترکيز الأولى الحصري إلى التأكيد على إشراك الدول الرئيسية لضمان تحقيق توازن إقليمي مستقر للقوى.

لقد تعلمت بلدان آسيا والمحيط الهادئ درساً هاماً من الحروب والبؤس طوال عقود كثيرة وتعلمت هذه البلدان، بتجاربها المريرة، أن التنمية مفتاح السلام والازدهار والتقدم. والتنمية ليست بدليلاً للأمن ولكنها شرط ضروري للسلام الطويل المدى والتقدم. وكلما ازدادت البلاد غنى قلت النزعة إلى الحرب أو حتى إلى التغيير الجذري، لأن هذه البلدان ملتزمة بتحقيق الرخاء.

وأخيراً، فإن ما سرده توا منظور بلد صغير لمنع السلاح والأمن. ويمكنك سيد الرئيس أن تتأكد من أن وفدي، في إطار ما أوضحته، سيقدم دعمه الكامل لكم في عمل اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لمدير وكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة الأمريكية السيد جون هوليم.

السيد هوليم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتعهد الولايات المتحدة بالتعاون في العمل الحيوي الملقي على عاتقنا.

وسأقدم مختصراً للنص المكتوب.

بالنسبة للمجتمع الدولي فإن السبيل للتقدم في تحديد الأسلحة وعدم الانتشار واضح، يجب أن نواصل الابتعاد عن النزاعات السياسية والآيديولوجية التي أدت إلى الانقسام في عصر الحرب الباردة وأن نضع نصب أعيننا المصالح الأمنية الدولية الموضعية لكل الأمم، في الشرق أو في الغرب، في الشمال أو في الجنوب، النامية منها أو الصناعية.

وبينما يضاعف المجتمع الدولي جهوده لمكافحة الانتشار النووي والإرهاب، يجب أن نسعى لتحديد

وتتعلى نحو نشط وسائل مكملة أخرى وذلك في إطار المحفل بغية تعزيز هذه العملية. خلال الاجتماع الثاني الذي عقده المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في بانكوك في عام ١٩٩٣ اتفق وزراء الخارجية على:

"دعم مقاصد ومبادئ معايدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا باعتبارها مدونة سلوك تحكم العلاقات بين الدول وسكا دبلوماسياً فريداً لبناء الثقة الإقليمية، وللدبلوماسية الوقائية، وللتعاون السياسي وفي مجال الأمن".

واعتمدت أيضاً مبادئ ومقاصد معايدة الصداقة والتعاون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بموجب قرار اتخذ بتوافق الآراء، قدمه أكثر من ١٣٠ بلداً، تمثل جميع المناطق الجغرافية في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وينظراً للتأييد القوي الذي أبدى فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنظر الآن في الوسائل التي يمكن بها الدول غير الأعضاء في الرابطة أن تنضم إلى المعايدة أو أن ترتبط بها، حيث أن من حقها أن تفعل ذلك وفقاً لـحكام المعايدة.

ولا يمكن أن تحل تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية محل الترتيبات السياسية والأمنية القائمة بل يجب أن تكملها وتعززها. والاشتراك المستمر والطويل الأجل للولايات المتحدة لا يزال حيوياً لأنه الدعامة الاستراتيجية للاستقرار الإقليمي في العقود الخمسة الماضية. وقد أيد وزراء خارجية الآسيان هذه النقطة تأييداً صريحاً خلال اجتماعهم السنوي في تموز/ يوليه ١٩٥٥ في بدر سيري بيغاوان حيث:

"أكدوا أهمية وجود علاقات مستقرة فيما بين الدول الرئيسية ... وأعربوا عن الأمل في أن تواصل بلدان المنطقة العمل معاً لتعزيز الأمن والاستقرار بغية تحقيق النمو الاقتصادي السريع والتقدم".

سباقات التسلح الاقليمية وأخطرها، وتشجيع اتخاذ الخطوات التاريخية صوب نزع السلاح وتقاسم منافع الطاقة الذرية السلمية.

ولنذكر بأن جل التأييد لتمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية قد جاء من البلدان غير المنحازة. وإلى حد كبير نشأ إطار النتيجة النهائية التي أعلنت في نيويورك في جنوب إفريقيا، وهي أمة لها مكانة خاصة بفضل بذاتها للأسلحة النووية ووضعها القيادي فيما بين البلدان غير المنحازة. وقد جرى التفكير في بريطانيا، وليس في واشنطن أو موسكو أو لندن، في عملية الاستعراض المعازز والمبادئ التي تضمن المعاهدة على الفور وإلى الأبد وتبقي الضوء الكشاف مسلطًا على حالة إنجاز البعثة.

وأود اليوم أن أركز على ذلك الجزء من قرار المؤتمر وهو الجزء الذي أوضح مبادئ المعاهدة الاباعثة على الحيوية العالمية، وعدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والتتأكدات الأمنية، والضمادات والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد أثبت المؤتمر بتأكيده لهذه المبادئ أن تمديد المعاهدة ليس نهاية المطاف وإنما بداية جديدة.

ونزع السلاح النووي مبدأ مركزي مكون من بضعة أجزاء.

فطوال عقود، ناصرت دول كثيرة وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب بوصفها أهم خطوة مفردة صوب الوفاء بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وقد أعاد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار التأكيد على أهميتها الفريدة، داعياً إلى استكمال معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز .١٩٩٦

ونرحب بما تحقق من التقدم في مؤتمر نزع السلاح صوب إبرام معاهدة شاملة. وعلى أساس هذا العمل، فإن الرئيس كلينتون ملتزم بإكمال النص الكامل للاتفاق بحلول نيسان/أبريل، وهو نهاية الجزء الأول من دورة ١٩٩٦ لمؤتمر نزع السلاح. وتتوقع أن تؤيد اللجنة الأولى، في دورتها المستأنفة، والجمعية العامة في دورتها الخامسة، المعاهدة بحيث يكون بالإمكان

جميع الأسلحة الخطيرة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية التي تنشر المعاذنة وتزعزع الاستقرار على نحو واسع في أنحاء العالم.

وفي هذا العام ستطلب الولايات المتحدة مرة أخرى إلى جميع الدول أن تشارك في الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وتشعر واشنطن بالارتياح لأن أكثر من عشرين دولة فررت بالفعل أن تخطوا هذه الخطوة. وبالرغم من حدوث بعض النكسات المؤقتة فإنه ينبغي لنا جميعاً أن نوطد العزم على تحقيق التقدم في هذه المشكلة الخطيرة.

ويجب على هذه الهيئة أن تضغط من أجل بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أبكر وقت ممكن. ويتصدر الرئيس كلينتون ما يبذل من جهد قوي وبالغ التصميم لحمل مجلس شيوخ الولايات المتحدة على اتخاذ إجراء فوري بشأن التصديق عليها، جنباً إلى جنب مع التصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. إن عناوين الأخبار الرئيسية تذكر جميع الدول بأن العالم في حاجة إلى الاتفاقية في الوقت الحالي. وقد أثلج صدر الولايات المتحدة أن ٤٠ دولة قد صدقـت على الاتفاقية حتى الآن، وحكومـتـي عازـمة على القيام بدورـها الصـحيـحـ في بدء سـريـانـ الـاتفاقـيةـ وفيـ تنـفيـذـهاـ.

وفي أوائل هذا العام، وفي هذا المبني، أتحدث كلمة ما يقرب من ١٨٠ دولة في قرار أمني دولي له أهميته الفائقة: ألا وهو العمل معاً بطرق جديدة وعبر خطوط التقسيم القديمة لإدامة أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم يكن هذا المؤتمر بمثابة نصر لأي مجموعة من البلدان، وإنما بالأحرى انتصاراً لجميع الدول. فلقد تكاتفت جميع الدول الأعضاء في المعاهدة للتأكيد على ما أسهمـتـ به في احتواء انتشار الأسلحة النووية، واتقاء تكاليف

غرض من الأغراض. لقد أجريت التجارب على الترسانات النووية للعالم بأكثـر مما فيه الكفاية. ونحن الآن الذين نوضع موضع الاختبار.

ومن التدابير الأخرى التي حظيت على نحو محدد بالتأكيد في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار هذا العام فرض حظر على إنتاج المواد الإنشطارية من أجل الأجهزة المترنجة النووية.

وقد التمـسـ الكثـيرـ منـ الدـولـ هـذـاـ التـوقـفـ عنـ الـانتـاجـ مـنـ زـمـنـ طـوـيلـ. فـنـهـرـوـ، رـئـيـسـ وزـرـاءـ الـهـنـدـ، دـعـاـ لـلـمـرـةـ الـأـلـوـىـ، عـلـىـ سـبـيـلـ المـثـالـ، فـيـ ١٩٥٤ـ. وـقـبـلـ سـنـتـيـنـ، أـيدـ الرـئـيـسـ كـلـيـنـتـونـ بـقـوـةـ، هـنـاـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ. التـوقـفـ عنـ الـانتـاجـ، وأـصـدـرـتـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ قـرـارـاـ بـتـوـافـقـ الـآـرـاءـ يـفـوضـ يـإـحـرـاءـ الـمـفـاـوـضـاتـ. وـبـعـدـ ذـلـكـ فـيـ هـذـهـ السـنـةـ دـعـاـ مـؤـتـمـرـ مـعـاهـدـةـ دـعـمـ الـانتـاجـ إـلـىـ الـبـدـءـ فـورـاـ فـيـ الـمـفـاـوـضـاتـ وـاسـتـكـمالـاـ فـيـ وـقـتـ مـبـكـرـ. وـمـنـ الـمـلـفـتـ لـلـنـظـرـ أـنـ هـذـهـ الـمـفـاـوـضـاتـ لـاـ يـزالـ يـتـعـيـنـ أـنـ تـبـدـأـ هـذـهـ الـمـفـاـوـضـاتـ.

ومن المثير للدهشـ أنـ بـعـضـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ كـانـتـ مـنـ النـاحـيـةـ التـارـيـخـيـةـ مـنـ أـقـوىـ الدـاعـيـنـ إـلـىـ التـوقـفـ عنـ الـانتـاجـ قدـ فـقـدـ حـمـاسـهـ لـذـلـكـ الـأـمـرـ بـشـكـلـ مـلـحوـظـ بـعـدـ أـنـ أـصـبـحـ تـحـقـيقـهـ فـيـ مـتـنـاـوـلـ يـدـيـهاـ. وـقـدـ تـرـاـوـدـ قـلـةـ مـنـ الدـوـلـ الشـكـوكـ بـأـنـ فـيـ هـذـاـ الـاـتـفـاقـ مـاـ يـخـدـمـ مـصـالـحـهـ، وـمـنـ ثـمـ تـرـغـبـ فـيـ الـاـحـفـاظـ بـخـيـارـاتـهـ. بـيـدـ أـنـ يـنـبـغـيـ لـهـ أـنـ تـتـفـكـرـ مـلـيـاـ فـيـمـاـ إـذـ كـانـتـ تـرـيـدـ حـقـيـقـةـ أـنـ تـجـعـلـ نـفـسـهـ عـرـضـةـ لـمـنـافـسـةـ قـدـ تـمـتـ إـلـىـ الـأـبـدـ وـلـنـ يـكـتـبـ فـيـهـ الـفـوزـ لـأـحدـ عـلـىـ إـلـطـاقـ. إـنـ تـارـيـخـ سـبـاقـ التـسـلـحـ يـقـدـمـ بـرـهـاـنـاـ وـافـرـاـ عـلـىـ أـنـ الجـريـ وـرـاءـ "ـمـاـ يـكـنـيـ"ـ الـمـعـذـرـ تـحـديـدـهـ إـنـماـ هوـ سـعـيـ الـمـغـفـلـينـ.

وـهـنـاكـ آخـرـونـ مـنـ لـيـسـ لـدـيـهـ الـنـيـةـ عـلـىـ إـلـطـاقـ لـعـلـمـ أـيـ شـيـءـ لـاـ يـتـسـقـ مـعـ التـوقـفـ عـنـ إـنـتـاجـ الـمـوـادـ إـنـشـطاـرـيـةـ. وـالـحـقـيـقـةـ أـنـ الـبعـضـ مـنـهـ إـنـضـمـ إـلـىـ قـرـارـاتـ مـتـكـرـرـةـ بـتـوـافـقـ الـآـرـاءـ تـسـلـمـ بـقـيـمةـ التـوـقـفـ عـنـ الـانتـاجـ، إـلـاـ أـنـهـ تـسـتـهـوـيـهـ الـفـكـرـةـ الـقـائـلـةـ بـضـرـورةـ رـبـطـ الـمـفـاـوـضـاتـ بـالـقـضـائـاـ الـأـخـرىـ مـثـلـ عـمـلـيـةـ تـفـاـوـضـ نـوـوـيـةـ أـخـرىـ لـاـ تـزـالـ تـجـرـيـ فـيـ جـنـيفـ. إـنـ هـذـهـ وـصـفـةـ لـشـلـ الـحـرـكـةـ وـلـيـسـ لـلـتـقـدـمـ، وـمـنـ

تـوـقـيـعـهـاـ قـبـلـ بـدـءـ الـدـوـرـةـ الـحـادـيـةـ وـالـخـمـسـيـنـ لـلـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ.

لـقـدـ أـزـفـ وـقـتـ إـبـرـامـ مـعـاهـدـةـ لـلـحـظـرـ الشـامـلـ لـلـتـجـارـبـ. وـقـدـ اـجـتـمـعـتـ الـاـنجـازـاتـ الـمـحـقـقـةـ فـيـ الـعـلـومـ وـنـهاـيـةـ الـحـرـبـ الـبـارـدـ لـتـجـعـلـ مـنـ الـمـمـكـنـ أـخـيـرـاـ مـاـ ظـلـ الـعـلـمـاءـ وـرـجـالـ الـدـوـلـ يـسـعـونـ إـلـيـهـ طـوـالـ مـاـ يـزـيدـ عـنـ أـرـبـعـةـ عـقـودـ. غـيـرـ أـنـيـ أـوـدـ أـنـ ذـكـرـ الـلـجـنةـ بـأـنـ الـظـرـوفـ السـيـاسـيـةـ وـالـجـفـراـفيـةـ اـلـاستـراتـيـجـيـةـ تـتـفـيـرـ باـسـتـمـارـ. وـقـدـ تـقـلـتـ مـنـاـ الفـرـصـةـ الـمـتـاحـةـ أـمـامـنـاـ الـيـوـمـ. فـيـجـبـ عـلـيـنـاـ أـنـ نـفـتـنـهـاـ خـشـيـةـ أـنـ يـعـرـضـ التـأـخـيرـ الـمـعـاهـدـةـ لـلـحـظـرـ مـرـةـ ثـانـيـةـ. وـرـبـماـ يـكـوـنـ ذـلـكـ لـفـتـرـةـ قـصـيـرـةـ وـرـبـماـ لـسـنـوـاتـ أـكـثـرـ كـثـيـرـاـ.

وـمـنـ ثـمـ نـطـلـبـ إـلـىـ جـمـعـ الـدـوـلـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ أـعـمـالـ مـؤـتـمـرـ نـزعـ السـلـاحـ إـلـسـرـاعـ بـجـهـودـهـاـ لـإـكـمالـ نـصـ الـمـعـاهـدـةـ وـتـوحـيدـ كـلـمـتـهاـ بـشـأنـ الـمـوـاـفـدـ الـتـيـ تـسـتـأـثـرـ بـتـأـيـيدـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ. لـقـدـ حـانـ الـوقـتـ لـلـاـنـتـقـالـ إـلـىـ الـخـتـامـ عـلـىـ أـسـاسـ مـشـترـكـ.

وـبـهـذـهـ الـرـوـحـ، سـحـبـ الرـئـيـسـ كـلـيـنـتـونـ فـيـ أـوـاـخـرـ كـانـونـ الـثـانـيـ/ـيـنـايـرـ مـنـ الـعـامـ الـحـالـيـ اـقـتـرـاحـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـخـاصـ بـحـقـ فـيـ الـاـنـسـحـابـ مـدـتـهـ عـشـرـ سـنـوـاتـ. وـعـلـاـوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ، بـعـثـ الرـئـيـسـ كـلـيـنـتـونـ قـبـلـ شـهـرـيـنـ بـرـسـالـةـ بـيـنـةـ بـأـنـ مـؤـتـمـرـ مـعـاهـدـةـ دـعـمـ الـانتـاجـ لـمـ يـقـلـ مـنـ التـزـامـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ بـحـظـرـ الـتـجـارـبـ، إـنـماـ كـشـفـهـ بـالـأـخـرـيـ. وـدـعـاـ إـلـىـ وـضـعـ مـعـاهـدـةـ لـحـظـرـ شـامـلـ حـقـيـقـيـ لـلـتـجـارـبـ تـكـفـلـ أـلـاـ تـجـاـزـقـ الـقـوـةـ الـتـفـجـيـرـيـةـ صـفـرـ، دونـ أـيـةـ اـسـتـثـنـاءـ، وـلـاـ حـتـىـ بـاـنـفـجـارـاتـ نـوـوـيـةـ تـبـلـغـ قـوـتهاـ أـرـطـالـاـ قـلـيـلـةـ. وـيـعـطـيـ هـذـهـ التـرـارـ، جـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـ مـعـ قـرـارـاتـ مـواـزـيـةـ مـنـ جـانـبـ فـرـنـسـاـ وـالـمـمـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ، زـخـماـ قـوـياـ لـلـمـفـاـوـضـاتـ الـجـارـيـةـ فـيـ جـنـيفـ، إـذـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـوـنـ باـسـتـطـاعـةـ جـمـعـ الـدـوـلـ أـنـ تـقـبـلـ بـارـتـيـاـخـ مـعـاهـدـةـ يـكـوـنـ لـلـكـلـمـةـ "ـشـامـلـ"ـ مـعـناـهـاـ الـصـرـيـحـ فـيـهـ: قـوـةـ تـفـجـيـرـيـةـ نـوـوـيـةـ تـجـاـزـقـ الصـفـرـ مـعـ مـعـالـمـةـ جـمـعـ الـبـلـدـانـ عـلـىـ قـدـمـ الـمـساـواـةـ.

وـسـتـضـيـفـ مـعـاهـدـةـ الـحـظـرـ الشـامـلـ لـلـتـجـارـبـ إـلـىـ أـمـنـ جـمـعـ الـدـوـلـ أـكـثـرـ كـثـيـرـاـ مـاـ يـضـيـفـهـ قـيـامـ أـيـ أحدـ بـإـجـرـاءـ مـزـيدـ مـنـ الـتـجـارـبـ الـنـوـوـيـةـ فـيـ أـيـ مـكـانـ وـلـأـيـ

تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها في كل من واشنطن وموسكو تسبق مواعيدها المقررة بأكثر من سنتين.

ونحن على أبواب إحراز المزيد من التقدم. فالولايات المتحدة وروسيا تتحركان من تحديد الناقلات ونظم الأسلحة نحو التقليص المنظور والذي لا رجعة فيه للرؤوس الحربية النووية. وقد أصدر الرئيسان كلينتون ويلتسين في العام الماضي تعليماتهما إلى خبرائهما للشروع في النظر في الخطوات اللاحقة. وكما أكدت الولايات المتحدة قبل عقد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، وفي هذا العام أيضا، فإن نزع السلاح النووي يظل هدفنا النهائي.

ومنذ أيار/مايو الماضي أحرز العالم إنجازاً بشأن مبدأ آخر من مبادئ مؤتمر معاهدة عدم الانتشار - ذلك هو الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار. واعتباراً من ربيع هذا العام انضمت أربع دول أخرى إلى المعاهدة هي شيلي وجزر القمر وقانواتو والإمارات العربية المتحدة وهناك دول أخرى في هذا الطريق. وأصبح عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يقترب من قائمة أعضاء الأمم المتحدة ذاتها. فلم يبق خارج إطار هذه المعاهدة سوى تسعة دول.

كما يحرز التقدم بالنسبة لمبدأ مؤتمر معاهدة عدم الانتشار الذي ينص على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تكميل الفائدة من معاهدة عدم الانتشار.

وقد دفعت الأحداث الأخيرة، بما فيها المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، الولايات المتحدة إلى التحرك السريع توصلًا إلى قرار نهائي بشأن معاهدة راروتونغا. كما ترحب الولايات المتحدة بمعاهدة بلينداها التي أبرمت مؤخرًا والتي ستتشعّ من منطقة أفريقيا خالية من الأسلحة النووية. ونرجو أن يتضمن الانتهاء من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا تتفق ومعاييرنا.

لقد تبنّت كل دولة في الشرق الأوسط، من حيث المبدأ، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن

ثم لعدم تحقيق هدف تؤيده جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

كما لا ينبغي لأحد أن يخدع بالأساليب التفاوضية المألوفة المتعلقة بجعل الكامل عدواً للصالح. إن التوقف عن إنتاج المواد الانشطارية لا يمكن أن يحل جميع المشاكل، إلا أنه سيحل مشكلة هامة بتحجيم كمية المواد المتاحة للمتفجرات النووية، ليس فقط في الدول الحائزه للأسلحة النووية، ولكن أيضًا في أجزاء من العالم لا تستطيع البطة أن تحمل مخاطر تصعيد سباق التسلح. وهذا هنا أيضًا قد لا تستعاد أبداً الفرص الضائعة. فلننصرف إذن تبعاً لذلك: لنفتح باب التفاوض الآن، ولنحترم الإرادة المعلنة لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار، ولندعم حظر التجارب ولنجعل شعوبنا كافة تنعم بمزيد من الأمان.

ومن عناصر نزع السلاح الأخرى أن نجاهد ذلك الإفراط في التسلح الذي حدث خلال الحرب الباردة. لقد أظهرت التخفيفات المستمرة التي جرت منذ مؤتمر نيويورك أن معاهدة دائمة لمنع الانتشار النووي ستنهض بنزع السلاح النووي وبتعزيز البيئة الأمنية العالمية التي يمكن لنزع السلاح هذا أن يتواصل فيها.

وتقوم الأسلحة النووية الآن بدور أصغر في الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة مما كانت تقوم به في أي وقت مضى منذ نشأتها. وبالتالي، ف昊وا عن النمو المحموم في الترسانات في السنوات الماضية، فإنها آخذة اليوم في التناقص بسرعة أكبر بكثير. وتواصل الولايات المتحدة تفكير ما يبلغ ٢٠٠٠ سلاح نووي سنويًا، وهو أعلى معدل تسمح به القيود التقنية.

ولكل مسار، بطبيعة الحال، التوازناته: فلا يزال يتوجب علينا أن ندخل معاهدة زيادة تحفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها حيز النفاذ. غير أن هذا سيحدث فعلًا لأن هذه المعاهدة تحقق بما لا يدع مجالاً للشك مصالح كل من روسيا والولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، ومع استثناث جهود التصديق، فإن التخفيفات الخاصة بمعاهدة

ووقفنا مؤخراً اتفاقاً هاماً لمواصلة التعاون النووي السلمي مع جنوب أفريقيا. وطلت الولايات المتحدة بشكل ثابت أكبر مساهم فردي بالموارد الخارجية عن الميزانية في برنامج الوكالة للمساعدة التقنية.

إن التغيير الفعلي في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف أمر شاق. والأساليب القديمة سيكون لها دائماً دعاتها، ما دام استدعاء الذكرة أيسر من التحلّي بسعة الأفق، غير أن الوقت قد حان لتغيير حقيقي؛ علينا أن نديم حواراً جديداً.

وي بين النجاح الباهر في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار في هذا العام أن الدول التي كان يعتقد في يوم من الأيام أنها تنتمي إلى معسكرات متاخرة يمكن أن يتعاون بعضها مع البعض الآخر بدلاً من أن يتخاصل بعضها بعضًا؛ وأن اتخاذ الخطوات إلى الأمام يمكن أن يحل محل المواجهة حول مفاهيم جدلية مطلقة؛ وأن الأمن الدولي يمكن أن ينتصر على "الاعتبارات السياسية المألوفة" التي تحكمت بالعلاقات الدولية القديمة. الواقع أن عملنا معاً في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، وهو أهم مؤتمر مصيري في تاريخ تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف، يوضح أن حواراً جديداً بناءً قد بدأ بالفعل.

وعلينا الآن أن نطبق أسلوب العمل الجديد هذا على التحديات الهائلة التي نواجهها ونحن نتقدم في سيرنا، ويشمل ذلك التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتعتبر الولايات المتحدة نفسها ملزمة أخلاقياً بالارتفاع إلى مستوى الالتزامات المقطوعة والمُؤكدة قبل خمسة أشهر - ولكننا نتوقع المثل من جميع البلدان الأخرى. أما الذين يتلاعنون بالالتزامات السابقة فإنهم لا يلحقونضرر فقط بنظام معاهدة عدم الانتشار أو بمقاصد معينة - وإنما يمزقون نسيج الأمن الدولي ذاته باستخفافهم بإمكانات العمل الذي نقوم به.

ومعاهدة عدم الانتشار تجسد التوازن والتوازي؛ فعدم الانتشار ونزع السلاح أمران حتميان والدول جميعها مطالبة بأداء دورها في القوة الدافعة

غيرها من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال فإن الولايات المتحدة يسعدها النجاح الباهر الذي تحقق مؤخراً في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونعيد هنا التأكيد على أهمية التوصل مبكراً إلى الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار.

وتحقق في هذا العام رغبة في تعزيز ضمانت الآمن طال انتظارها وذلك بالاعلان الصادر عن كل دولة من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وباعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ (١٩٩٥) بتوافق الآراء. وقد جاءت هذه الإجراءات استجابة مباشرة للتوصيات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجة ضمانت الآمن السلبية وزيادة توضيح دور مجلس الأمن في الرد على الاعتداء النووي على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وهذه التدابير تمثل تقدماً كبيراً في تعزيز مصداقية ضمانت الآمن لتلك الدول. وقد وافق مؤتمر معاهدة عدم الانتشار على ضرورة النظر في اتخاذ خطوات أخرى في هذا المجال.

وترتبط فعالية معاهدة عدم الانتشار ارتباطاً وثيقاً بفعالية نظام الضمانت وهو مبدأ هام تأيد وتعزز هذا العام في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار. وعملت الولايات المتحدة بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الضمانت النووية عن طريق "برنامج ٢+٩٣". ومنذ ذلك المؤتمر وافق مجلس محافظي الوكالة على تنفيذ عدد من التوصيات الهامة التي ستعزز كثيراً قدرتها على كشف الأنشطة النووية غير المعلنة. ونحن نحي كل دولة على دعم هذه التوصيات ونتوقع أن ندعم مجموعة ثانية من التدابير الإضافية التي ستعرض على اجتماع مجلس المحافظين في كانون الأول/ديسمبر.

وستواصل الولايات المتحدة بالمثل تأييدها القوي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار ضمانت دولية فعالة، وقد اغتنم بلدي كل فرصه للتعاون النووي السلمي؛ وذلك على سبيل المثال من خلال الترتيبات المختبرية الشقيقة مع مصر والمغرب وكينيا وغانا ومالزيا وتايلند وبورو والمكسيك.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لإنشاء الأمم المتحدة نجد من الملائم أن نتأمل في جميع اللجان دور المنظمة، وأن نؤكد من جديد ثقتنا في صلاحية المهام الموكولة إلى هذا المحفل العالمي بمقتضى ميثاق سان فرانسيسكو.

إن الوحشية والمعاناة اللتين تسببت فيما حربان عالميتان أكدتا الحاجة الملحة لإنشاء مؤسسة تمثل جميع الشعوب وتعزز صيانته السلام ودعم الأمن الدولي. ومن رؤية الآباء المؤسسين للأمم المتحدة وفهمهم، فإن هدف إنقاذ الإنسانية من ويلات الحرب لا ينفصل عن قيم التضامن الإنساني.

ولهذا أصبح السلام بين الأمم ضرورة ولا يمكن أن يعم إلا بمقدار تطور علاقات التعاون والاحترام المتبادل. والصداقة بين الشعوب تعزز عندما يصبح الرفاه والعدالة والقانون حقائق واقعية. كما أن نزع السلاح والأمن يشكلان حجر الزاوية لمنظومة الأمم المتحدة وأساس بناء عالم أفضل.

وعلى مر السنين تغيرت مسائل كثيرة في الحياة الدولية. لقد ظلت بعض المسائل على ما هي عليه ولكن البعض الآخر أصبح أكثر تعقيداً. ومن المحزن أن نذكر أن أكثر من مائة حرب محلية وإقليمية نشبت في الآونة الأخيرة، بالرغم من الميثاق، وخلفت وراءها الموت والدمار. وتدور الآن صراعات تمس الضمير العالمي وتشير شكوكاً جادة حول فعالية نظام الأمن الحالي. إلا أنها يمكن أن نشعر بالرضا لأننا تجنبنا تكرار استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها، فتحن نعلم أن هاتين المسؤوليتين تشكلان جوهر سياسة القوة المعاصرة، وأنهما تشككان في صلاحية مبدأ الولاية القضائية والمساواة في السيادة بين الدول. ولهذا نعتبر أن من الخطوات الإيجابية أن نعتمد في أقرب وقت ممكن صكاماً يحظر حظراً باتاً إجراء تجارب الأسلحة النووية.

ونود أيضاً أن نؤكد أهمية مبادرات اتخذت في ميدان الدبلوماسية الوقائية قادرة على ربط الأعمال الاقتصادية والاجتماعية بالمهام التي يغلب عليها الطابع السياسي الخالص أو تلك المتصلة بالأمن الدولي. وكما نعلم جميعاً، لا يزال نزع السلاح العام

العظيمة التي تجسدتها المعاهدة لمناهضة الأسلحة النووية. إن المادة السادسة لا تقتصر على نزع السلاح النووي أو على الدول الحائزه للأسلحة النووية، فجميع الدول مسؤولة عن أفعالها وأقوالها. ولا تعفى من ذلك أية دولة - ولا تتهم تلقائياً - لمجرد كونها حائزه أو غير حائزه للأسلحة النووية، أو لأنها كانت في وقت من الأوقات تمثل أو لا تمثل كتلة معينة أو مجموعة بلدان معينة. والذين يحثون غيرهم على نزع السلاح يجب عليهم بالذات أن يمارسوه. ولو استوعبنا هذه الدروس فإننا سنتخذ خطوات هامة نحو بلوغ كل الخير الذي يعد به الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

وسيسخر الساخرون من هذا باعتباره دعوة إلى التحرك البطيء - ولكنه في الواقع دعوة إلى التحرك إلى الأمام. وعلى أي حال من هنا كان يحلم قبل سنوات قليلة بأن تقدم الولايات المتحدة الصنوف ملحقة على فرض حظر شامل على التجارب النووية؟ أو بأننا سنكون ضمن قائمة المؤيدين بشدة لوقف انتاج المواد الانشطارية؟

إن الولايات المتحدة تدعو جميع البلدان إلى الانضمام إلينا في الحوار الجديد البناء في العصر الذي أعقب تمديد معاهدة عدم الانتشار. وهذا سيدفع ما نبذله اليوم من جهد إلى الأمام، بل إنه سيتوج ٥٠ عاماً من عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

ولو عملنا سوياً بهذه الطريقة فإنتي أثق بأننا نستطيع أن نبني العالم الذي يحقق كل مصالحتنا الأصلية: عالم لا تنتج فيه من جديد مواد انشطارية لصنع الأسلحة؛ ولا تنجر فيه مرة أخرى أسلحة نووية بل يمكن القضاء عليها نهائياً؛ وتقدر فيه الدول لا بأسلحتها بل بالالتزامات التي تفي بها بعضها بعضاً ولشعوبها ذاتها.

السيد كاماتشو أوميستي (بولييفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أولاً أن أنقل تهاني وقد بولييفيا إليكم بمناسبة انتخابكم لتولي رئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة من أن اللجنة ستتوصل بتوجيهاتكم البارعة إلى نتائج إيجابية.

والمقاصد المنادي بها مراراً وتكراراً، ونسهم في بناء مجتمع أفضل.

ونحن في حاجة إلى مستقبل يوفر الاستقرار والعدالة والسلام والأمن لشعوبنا. ولن يتأتى ذلك إلا باحترام القانون الدولي ونزع السلاح العام، مما يعمّل على درء حالات استخدام القوة والتشجيع على الحلول التفاوضية للنزاعات. وفي مواجهة استخدام القوة ندعوا إلى تسخير قوة المنطق والحوار.

وخلال القول، إن المبادئ التي تقرّبنا من هذا الهدف هي: المساواة في السيادة بين الدول؛ الروح الجامحة في الالتزامات والقرارات؛ تشارط المسؤولية؛ الابتعاد عن التحيز في الآليات الدولية؛ احترام التنوع؛ الشفافية في نظم صنع القرارات؛ نزع الصبغة العسكرية عن العلاقات الدولية. ويجب أن تكون هذه المبادئ حجر الزاوية في أية استراتيجية للسلام.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم، وأنتم الدبلوماسي المتتفاني الغني بالخبرات، تتولون رئاسة اللجنة الأولى. ويمكنكم أن تعولوا على دعمتنا.

تتيح الدورة الخمسون فرصة مثالية لجميع أعضاء الأمم المتحدة لتجديد التزامهم بمقاصد الميثاق ومبادئه وأعرافه. كما أنها مناسبة للتقدير والتقييم.

واللجنة الأولى، وهي الجهاز الرئيسي للجمعية العامة الذي يتناول نزع السلاح والأمن الدولي، يجب أن تشترك في عملية الاصلاح التي ما فتنا جمِيعاً نشترك فيها. ومن واجبنا أن نضمن أن تكون الجمعية العامة قادرة على الاضطلاع بدورها الهام في الأمور المتعلقة بنزع السلاح وصيانته السلم والأمن الدوليين، وفقاً للمادة ١١ من الميثاق.

وقد تهيئ اللجنة الأولى الظروف اللازمة لإقامة حوار مثمر بدرجة أكبر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما أن عليها مسؤولية توفير المدخلات السياسية لمؤتمر نزع السلاح. وهي تشكل أهم محفل متاح للمجتمع الدولي برمتّه يعبر فيه عن رأيه

الكامل افتراضياً. وبالتالي، لا تزال ظاهرة سباق التسلح تسبّب الشكوك التي يزيد منها مقدار الموارد الاقتصادية والبشرية الهائلة التي تكرس لهذا الغرض. ومن المفارقات أن كل فرد يساهم بما يعادل دولارين سنوياً في صيانة السلام، بينما يجب عليه أن يساهم في نفس الوقت بأكثر من ١٥٠ دولاراً في دعم النفقات العسكرية. ونأمل أن يستفيد العالم، وبخاصة ملايين الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، من تحويل هذه الموارد إلى إسهام في سياسات السلام وحقوق الإنسان.

والأمم المتحدة، خلال العقود الخمسة من حياتها، عالجت كثيراً من الصراعات وأثبتت قدرتها على إيجاد الإجابة الصحيحة لكل حالة، مما مكّنها من رسم طريق جديد لتنظيم العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، أسهمت إسهاماً قيماً في تدوين القوادين القانونية، مما كان له فائدة كبيرة.

وتأثرت الأمم المتحدة، خلال فترة كبيرة من حياتها، بالصراع بين الأيديولوجيات المتضاربة الذي أدى إلى الإخلال بالالتزام التام بالأهداف التاريخية وتحقيقها. ويجري الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين في وقت حافل بالتغييرات الجذرية متواكب مع مولد عصر دولي جديد يتسم بمؤشرات متعارضة نرى فيها عناصر إيجابية وسلبية.

وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور فيض من الفرص. وطبيعة التغيرات تؤثر على الهيكل العالمي للقوة وعلى القدرة على التأثير على سياسات العالم. وتبحث الشعوب عن مكان في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي لا يمكن أن ترتكز على علاقات الهيمنة أو القوة. ويجب الاضطلاع بمهام السلم والأمن الدوليين وفقاً لمبدأ تشارط المسؤولية بين كل الدول، إذ لا يمكن أن تكون تلك المهام حكراً على بعض الدول.

ونعرف بضخامة العولمة والتكامل، ويجب علينا أن نستخدم ثروة وغنى التعددية في تحقيق ديمقراطية النظام العالمي. وهذه المنظمة هي مستودع آمال كبار تشارطها ويجب عدم إحباطها. وقد حان الوقت لكي نوفر مضموناً للأهداف

لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والحصول على التكنولوجيا المتقدمة للأغراض السلمية.

وأعتقد دورة اللجنة الأولى هذا العام يتصادف مع مناسبتين تذكاريتين. ففي الوقت الذي تحتفل فيه بالعيد الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، نتذكر أيضاً مرور خمسين عاماً على بدء استخدام الأسلحة النووية وقصف هيروشيما وناغازaki بالقنابل الذرية. وقد ساعدت ذكرى هذه المناسبة المشؤومة في تجديد التزام الرأي العام الدولي بقضية القضاء التام على الأسلحة النووية، التي كانت هدف أول قرار اتخذته الجمعية العامة.

وسوف يتأثر عمل اللجنة خلال هذه الدورة الخمسين بحدثين هامين يدو أنهما يدفعان بنا في اتجاهين متضادين. ويتمثل الحدث الأول في التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي قدمت إلى المجتمع الدولي كأساس يبني عليه المزيد من الإنجازات في مجال نزع السلاح النووي. أما الحدث الثاني فيتمثل في تجديد الذكرى المضطمرة لأسوأ سنوات فترة الحرب الباردة والإذراء بمشاعر الرأي العام. وأشار هنا إلى مواصلة أو استئناف التجارب النووية من جانب دولتين نوويتين.

وخلال الأشهر الماضية، استمعنا باهتمام كبير إلى التفسيرات التي قدمها بمقدمة ومهارة مهنية ممثلو هاتين الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية. ولا مفر لي من أن أعلن معارضتنا للحجج التي قدمت. لذلك، سنؤيد اتخاذ قرار حول هذه المسألة من جانب الجمعية العامة، كما تقرر في الاجتماع المشترك الذي عقده الدول الأطراف في معاهدتي تلاتيلوكو ورارو توونغا يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر.

والسبيل الوحيد إلى تمكيناً من أن نخلف هذه الحالة المؤسفة ورائنا يتمثل في المضي قدماً بحزم صوب إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن بما لا يتعدى منتصف عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد ينبغي الإعتراف مع التقدير بالإسهام الإيجابي المتمثل في القرار الذي أعلنه الرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥ للسعى إلى وضع معاهدة لحظر

في مجال كبير من الأمور التي تؤثر على الأمن الدولي، مثل انتشار أسلحة التدمير الشامل، ونزع السلاح النووي، والتجارب غير المشروع بالأسلحة، وشفافية التسلح.

ولفترة من الوقت، لا سيما بعد اعتماد القرار ٨٧٤/٨، بذلت اللجنة الأولى جهوداً لترشيد أعمالها وزيادة فعاليتها. ونرى أن مما له أهمية خاصة تنظيم بنود جدول الأعمال حول مجموعات طبقاً لموضوعها، واعتماد نهج مرحلي.

مع ذلك، وكما يقال كثيراً، لا يمكن لآليات الأمم المتحدة أن تعمل بشكل جيد إلا بالمقدار الذي يسمح بها لها دولها الأعضاء. والخطوات التالية في عملية إنعاش اللجنة الأولى يجب أن تشمل إرادة سياسية أقوى من جانب جميع الدول للدخول في حوار بناء وللاستجابة لشواغل المجتمع الدولي. إن التكرار الآلي للمواقف المتخذة من قبل، مما منع التوصل إلى تحقيق أية نتيجة في فريقين من الأفرقة العاملة الثلاثة في دورة هيئة نزع السلاح لهذا العام، يمكن أن يقوض كل الجهد المبذول بهدف الإصلاح.

وعلى الجانب الإيجابي، ينبغي لنا أن نسلم بأن فترة ما بعد الحرب الباردة قد أثمرت بالفعل عن صدور عدد من القرارات الجادة من جانب اللجنة الأولى. وأسمحوا لي بأن أذكر بعده قليل منها: النداءات الموجهة بالإجماع بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ إقرار اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛ طلب فتوى من محكمة العدل الدولية حول مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ المبادرة الخاصة باللغام البريء؛ جعل جنوب المحيط الأطلسي منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ والقرارات المتعلقة بدور العلم والتكنولوجيا في الأمن الدولي.

وينبغي للجنة الأولى أن تبني على المنجزات. وعلى سبيل المثال، يمكنها أن تمهد السبيل لاستئناف الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حول مسألة عمليات النقل الدولي للتكنولوجيا المتقدمة. ويعين على المجتمع الدولي أن يعالج هذه القضية في المستقبل بغية ضمان الأهداف التكميلية

اللجنة الأولى. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى التعاون النشط من جانب وفد بلدي.

لقد كان العام المنصرم منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة عاما حافلا بالأحداث. وسوف نحتاج إلى وقت طويل لكي نحدد الاتجاهات الهامة التي تطورت بعد ذلك والتي تشكل اليوم التوقعات الدولية. إننا نجد اليوم أن أهم العوامل التي تحدد إيقاع التقدم في وضع أساس النظام الدولي للأمن الجماعي تشمل القضاء على الأسلحة النووية. ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والخطوات النشطة المتخذة في ميدان نزع الأسلحة الصغيرة مع كل ما ينطوي عليه ذلك من صعوبات وتقلبات مأولة لنا تماما في هذه العملية.

وإذ نسلم بأهمية تزامن عملية نزع السلاح وعمليات التحول السياسي الجذري والظروف المتغيرة لكتافة الأمن القومي، فإننا نجد أن العالم يتبع باهتمام عمليات التكيف مع الواقع الدولي السريع التغير في هذا المجال التي تنفذها دول من شتى المناطق في سياساتها العامة. وقد قدمت جمهورية بيلاروس مساهمتها في صياغة تلك السياسات في العام الماضي ونحن ندرك مدى الاهتمام الذي يوليه شركاؤنا لأنشطة نزع السلاح التي تضطلع بها جمهوريتنا وللصعوبات الكامنة في هذه الأنشطة. لذلك، نسعى الآن إلى الحصول على نتائج ملموسة من تلك الجهدود.

بانضممنا عام ١٩٩٢ كدولة غير حائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها الأولى وتوقيعنا على بروتوكول لشبونة الملحق بها، نكون قد أرسينا سابقة حذوها دول أخرى من كومونولث الدول المستقلة. ونتيجة لذلك وبفضل الجهود التي بذلتها روسيا، والولايات المتحدة، وبيلاروس، وكازاخستان، وأوكرانيا، تأكّد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ دخول معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها الأولى حيز التنفيذ.

وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥، صدق بيلاروس على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية ودمير تلك الأسلحة. وفي أيار/مايو، أصبحت بيلاروس متبنتة لقرار مؤتمر

شامل حقيقي للتجارب تكفل ألا تتجاوز القوة التفجيرية صفرًا. وتشجعنا أيضاً بالبيانات المماثلة الصادرة عن دول نووية أخرى.

وتدعو البرازيل جميع الدول لكي تعرب عن دعمها "للحصيفة الاسترالية" لنطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وقبول معايير ملائمة لعمليات التفتيش الموقعي وتأييد إبرام المعاهدة في وقت مبكر. واسمحوا لي بأن أضيف أن الحظر الشامل للتجارب سيكون متناقضا لفظيا ما لم يتم منع جميع التجارب النووية منعا مطلقا. ونرى أن حظر أي تفجير لتجارب الأسلحة النووية، أو أي تفجير نووي آخر، ينبغي أن يكون واضحا بدرجة كافية بحيث يشمل كل الأنشطة التي تزيد منعها.

ويبين العمل التاريخي المشترك للأطراف في معاهدي تلاتيلوكو وراروتونغا، والتوصيل المرتقب لوضع معاهدة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا، والإعلان الخاص بتجريد منطقة جنوب المحيط الأطلسي من الأسلحة النووية - كل هذا يبين المقصد المشترك لبلدان نصف الكرة الجنوبي في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وأصبح من الأمور الواقعية الآن تصور النصف الجنوبي من الكره الأرضية بأسره منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن على ثقة من أن التقدم في مجال نزع السلاح النووي وفي إقامة مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية سيقضي تدريجيا على خطر الأسلحة النووية.

إن جدول أعمال اللجنة الأولى يتسم بالإتساع وبالجسامنة في بعض الأحيان. وإنني لم أتناول سوى قلة من أهم بنوده: ترشيد عملنا، والتجارب النووية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وسوف نعرب عن وجهات نظرنا بقصد التقاط النقاط الأخرى خلال مناقشة كل مجموعة من البنود. وبوسع الأعضاء أن يطمئنوا إلى كامل دعم الوفد البرازيلي من أجل إحراز تقدم طيب في عملنا.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي في البداية، سيدى، أن أعلن عن مشاركتي في التهاني المعرب عنها هنا بمناسبة انتخابكم للمنصب المسؤول والسامي، منصب رئيس

وواضح جداً أن تخفيض التكنولوجيا العسكرية التي آلت إلى بيلاروس كميراث من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، يتطلب دعماً خارجياً كبيراً في ظل هذه الحالة. ولذلك، فليس صدفة أن تقترح بيلاروس إنشاء صندوق لمساعدة الدول التي تعاني اقتصاداتها من العبء الشقيق المترتب على إزالة التكنولوجيا العسكرية في إطار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ومن المصادفات أن هذه الفكرة تتماشى مع إقتراح السيد أوسكار أرياس سانشيز رئيس جمهورية كوستاريكا والحاائز على جائزة نوبل للسلام، بإنشاء صندوق للتجريد من السلاح، والذي تقدم به الأسبوع الماضي في الأمم المتحدة.

ولأننا دأبنا، ابتداءً من ١٩٩٣، على تقديم معلومات للأمم المتحدة في كل سنة عن الإنفاق العسكري في السنة السابقة لها والتي توافرت لدينا بيانات عنها، فإننا مهتمون بهذه المجالات على وجه الخصوص مثل التدمير المأمون بيئياً للأسلحة وتحويل الإمكانيات العسكرية لخدمة الاحتياجات المدنية، من بين جملة أمور، لصالح استقرار اقتصاد الدول والتنمية الاجتماعية فيها.

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ التأثير السلبي لهذه المجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى عودة سياسة الكتل بما تنطوي عليه من خطورة تهدد أوروبا بوجه خاص. ولذلك نلقي أهمية عظمى على تعزيز دور وفعالية أنشطة الأمم المتحدة كعنصر مركزي في نظام الأمن الجماعي وكأداة فعالة في صون السلام، في أوروبا، وفي تعزيز الدور الذي تقوم به منظمة الأمم والتعاون في أوروبا.

ومعروف جيداً إن جمهورية بيلاروس مؤيد ثابت للمبادرات العالمية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لأنها تعتبر تلك المناطق عنصراً هاماً في تعزيز الاستقرار العسكري والسياسي العالمي والإقليمي. ونعتقد أنه ليس من حقنا أن نتجاهل خطر المحاولات الرامية إلى توسيع الحدود الجغرافية للكتل الإقليمية، وهي محاولات يمكن أن تنطوي، كما هو معروف، على إمكان زعزعة الاستقرار. وبقيامنا بإزالة الأسلحة النووية من على

الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، بتمديد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وبقيامنا قبل ذلك بإزالة الأسلحة النووية التكتيكية من أراضينا، إنما عززنا موقفنا الأخلاقي الداعم لإجراء خفض تدريجي آخر في ترسانات العالم النووية. وهذا، فإن بيلاروس بتأييدها التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، اعتقدت أن هذا القرار تم اتخاذه جزءاً من صفة تثبت عملية استعراض تنفيذ أحكام المعاهدة، فضلاً عن المبادئ والأهداف الثابتة لمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وأعلنت بيلاروس وقفاً اختيارياً - يمتد من ١ أيلول/سبتمبر إلى نهاية عام ١٩٩٧ - على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، استأنفنا تنفيذ التزاماتنا بموجب المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، على الرغم من تخصيصنا جانباً هاماً من مواردنا لقطاعات اقتصادية أخرى ذات أهمية حيوية. وكان التعليق المؤقت الذي سبق ذلك مفهوماً بظراً لأنه، خلال أشهر الشتاء - حيث أدت الحالة الاقتصادية المعقّدة آنذاك إلى نقص في الطاقة حتى بالنسبة لتدفئة رياض الأطفال، وكانت المصانع تعمل دون توقف - كانت الحالة غير طبيعية بشكل واضح. وطبقاً لأحداث الحسابات، سيحتاج العمل فيما يتعلق بتحفيض عدد المركبات المدرعة في بيلاروس وفقاً لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا إلى ٢٣٠ مليوناً من الدولارات تقريباً. وأقول بوضوح أن هذا المبلغ الباهظ لا يمكن تدبيره في جمهورية تخصص الآن وستظل تخصص في المستقبل المنظور ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للتغلب على آثار كارثة محطة الطاقة النووية في تشرين.

ونرجو أن يقدر شركاؤنا ويتفهموا الطبيعة المحددة للمشاكل الناجمة عن تحفيض الأسلحة في بيلاروس في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. ويجدونا الأمل في أن يجدوا أيضاً التفهم الواجب لحقيقة أن هذه العملية ليست بأي حال عملية تلقائية. إنها، بالأحرى، تعبير عن إرادتنا السياسية لخلق عالم أكثر أماناً.

إن الموقف المتتخذ من إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب والتقدير المحرز على طريق نزع السلاح النووي، وتوفير ضمانات الأمان للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والذي اكتسب أهمية خاصة في سياق التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، يبرهن عليه تمسك جميع الدول بالتزاماتها النووية على المستوى السياسي. وفي ضوء رفض بيلاروس لأي إمكانية حقيقة لحيازة الأسلحة النووية، فإن الاهتمام بضمان استقلال بيلاروس وحماية سلامتها أراضيها وسيادتها يخلق حاجة لإيجاد ضمانات ضد استخدام القوة أو التهديد باستدامها، بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستدامها. وإننا نرحب في هذا الصدد باعتماد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لإعلانات من جانب واحد بمنع ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستدامها خصها، وكذلك باعتماد مجلس الأمن للقرار ٩٨٤ (١٩٩٥)، بوصفها خطوات هامة نحو إبرام صك دولي ملزم قانوناً في هذا الميدان. وتحبذ بيلاروس الاعتماد المبكر لصك دولي يغطي الضمانات الإيجابية والسلبية على السواء الممنوعة للدول.

كما نؤيد تأييدها تماماً فكرة عقد مؤتمر حول الأمن النووي في عام ١٩٩٦ في موسكو.

ونرحب أيضاً في إبراز الحاجة إلى مزيد من خفض الترسانات النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار بالنسبة لجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وإبرام معاهدة ذات طابع ملزم قانوناً تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صناعة الأسلحة باعتبار تلك الحاجة هدفاً له أولوية فائقة.

وتهتم بيلاروس بتوسيع مجال الفرص أمامها للمشاركة في عملية تفاوضية مناسبة في إطار توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد قرار المؤتمر بشأن توسيع عضويته بأسرع ما يمكن. ولا يفوتنا، في الوقت ذاته، التعبير عن الأسف لأن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لم تنفذ وفق شروط عملية.

أراضينا إنما استجينا بحساسية شديدة لأي تغيرات محتملة في جغرافية ووزع الأسلحة النووية.

كما إننا لا نستطيع أن نتجاهل العوامل السلبية في ميدان نزع السلاح النووي التي ظهرت مؤخراً في أنشطة بعض الدول. إن أي استئناف للتجارب النووية يهدد بحدوث سلسلة من ردود الفعل مما يؤدي إلى قيام دول أخرى إلى إعادة النظر في نهجها تجاه مبادئ عدم الانتشار المتفق عليها، وفي تعهداتها بالتخلي عن البرامج النووية، الأمر الذي يجعل من المحتمل تقويض التزام الدول بالقرارات الأخرى التي اتخذها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد توضح موقف بيلاروس بشأن هذه المسألة في الإعلان الصادر عن وزارة خارجيتها والمؤرخ في ٩ أيلول/سبتمبر الماضي، والذي عمم كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الحالية للجمعية العامة. وتعتبر بيلاروس أن التجارب النووية خطوة نحو الانتصار الرأسي للأسلحة النووية، مما يخلق حالة خطيرة من الريبة المتبادلة والشك ويدفع الدول النووية الأخرى إلى السير على نفس الطريق.

إن إمكانيات الاستخدام المباشر لأحدث منجزات العلم والتكنولوجيا لغرض صناعة الأنواع الأكثر تقدماً من منظومات الأسلحة، ولا سيما في المجال النووي، حيث تخلق المحاكاة المختبرية ل التجارب النووية الظروف المؤدية لإخراج عملية التحسين النووي للأسلحة النووية من نطاق السيطرة العالمية، تفرض الحاجة إلى إعداد اتفاقيات دولية لتغطية هذا المجال. ولذا، فإن ممارسة الدول الحائزة للأسلحة النووية لأقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بإجراء التجارب النووية هي مسألة لها أهمية أساسية في هذا السياق، وهي شرط لا غنى عنه للإسراع بالانتهاء من العمل الخاص بالمعاهدة الشاملة لحظر التجارب في موعد لا يتجاوز حزيران ١٩٩٦. وينبغي أن تتضمن تلك المعاهدة التزامات بشأن الحظر التام لإجراء التجارب النووية على جميع الدول، وفي جميع البيئات وإلى الأبد. وتأييدها الذي لا يتزعزع يشمل أيضاً الوقف الاختياري الانفرادي للتجارب الذي أعلنته وامتثلت له كل من المملكة المتحدة وروسيا والولايات المتحدة.

فقد أتاحت المؤتمر للدول الأطراف، من خلال مناقشات صريحة ومن خلال اتخاذ قرار، أن تؤكد من جديد على مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وأن تؤكد أيضاً على الدور الهام الذي تقوم به هذه المعاهدة في التحكم في الأسلحة النووية.

وقد انضمت سويسرا إلى رغبة غالبية الدول الأطراف في تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى، لكن تصويتنا يصاحبها أمل راسخ في أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستتحترم جميع وعودها فيما يتعلق بالمادة السادسة من المعاهدة.

وفي هذا السياق يأسف المجلس الفيدرالي لاستئناف التجارب النووية مؤخراً من جانب دولتين من هذه الفئة، بما ينطوي عليه ذلك من خطر حدوث تأخير كبير في الجهود العالمية لمنع الانتشار ونزع السلاح النووي، ويسبب فيه من إحباط شديد لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي وافقت على التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار وتوقعت من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدى أكبر قدر من ضبط النفس إلى أن يتم إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

ومع ذلك يحدو سويسرا وطيد الأمل بأن ينهي مؤتمر نزع السلاح بنجاح مفاوضاته الخاصة بوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في أسرع وقت ممكن، وأن تحترم جميع الدول النووية الوقف الاختياري للتجارب إلى أن يتم إبرام المعاهدة.

إن وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجير موضوع آخر يهتم به المؤتمر في الوقت الحالي. ونحن نرحب بإنشاء لجنة مخصصة، لها ولاية التفاوض بشأن معاهدة غير تميزية متعددة الأطراف يمكن التتحقق منها دولياً وبشكل فعال لمنع انتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجير. وتأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من اختيار رئيس لتلك اللجنة الخاصة، كمقدمة لبدء مفاوضات حقيقة بشأن هذا الموضوع خلال دورة هذا العام. إن عرقلة تعيين رئيس لهذه اللجنة يعادل من المفاوضات بشأن تدبير خاص بنزع السلاح النووي وهذا لا يبشر بالخير.

ويحدوتنا الأمل أيضاً بأن جهودنا الرامية للتوصيل إلى اتفاق بشأن الإجراءات المتخذة في إطار اتفاقية الاستقرار في أوروبا، وكذلك تأييدنا لفكرة إعداد معايدة بشأن الأمن الأوروبي ستحظى كلها بالاعتراف من جانب شركائنا. ونحن من جانبنا نضطلع بجميع الجهود الممكنة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي الفريد لبيلاروس، معتبرين ذلك إسهامنا في التطور الإيجابي للحالة في المنطقة دون إقليمية.

وتؤكدنا موقفنا من المسائل التي ذكرتها، قدمت بيلاروس عدداً من مشاريع القرارات تغطي طائفة كاملة من مشاكل نزع السلاح. وسمحوا لي مرة أخرى، سيدي الرئيس، بأن أؤكد لكم تعاون وفدي واستعداده لبذل كل ما في وسعه للنهوض بانتهاء اللجنة الأولى بنجاح من أعمالها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم الأخير هو المراقب عن سويسرا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ديزارزنس (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وإن خبرتكم المهنية الواسعة ستتضمن النجاح لأعمال اللجنة.

وأود أن أبدأ كلمتي بتعليقين عاميين. أولاً، إن جميع مواقف سويسرا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح تقوم على افتخارنا الراسخ بأن السلام والأمن الدوليين لا يمكن ضمانهما بسباق التسلح. ثانياً، أن معاهدات نزع السلاح والحد من التسلح ينبغي أن تكون متوازنة وشاملة وقابلة للتحقق. ولضمان التقيد بهذا المبدأ، ينبغي أن توفر تلك المعاهدات الأمن لجميع الدول، أو بالحد الأدنى، أن توفره للدول الأطراف فيها.

وسمحوا لي الآن أن أدلّي ببعض الملاحظات على أحداث هذه السنة. إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها سيظل يذكر كحدث رئيسي.

وحاسم في إبرام هذه الاتفاقية، إجراءات التصديق الوطنية في أسرع وقت ممكن.

وإعادة اكتشاف ما يمكن أن يطلق عليه "نزع السلاح على نطاق صغير" تعتبر إحدى الظواهر الجديدة في السنوات القليلة الماضية. وهي نتيجة لعودة الحروب التقليدية إلى الظهور في العالم الثالث خارج أوروبا، بكل ما تتطوّي عليه هذه الصراعات الوضيعة غير المحمولة بين الأشقاء، وما يستخدم فيها من وسائل. والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، الذي اختتم أعماله في جنيف مؤخراً، أوصى باعتماد بروتوكول جديد يتصل بأسلحة الليزر التي تصيب بالعمى. وعلى الرغم من أن هذا البروتوكول لا يحظر بالكامل استعمال الليزر الموجه إلى عين الإنسان، فإن اعتماده يعتبر علامة هامة للمستقبل.

ومن ناحية أخرى تشجب سويسرا فشل المفاوضات المتعلقة بتحسين البروتوكول الثاني الذي

إن القرار المتخذ في ٢١ أيلول/سبتمبر باعتماد التقرير المقدم في عام ١٩٩٣ من قبل السفير بول أو سوليفان، والتوصيات الواردة في ذلك التقرير بشأن العضوية في مؤتمر نزع السلاح تعتبر خطوة أولى صوب رفع هذه الهيئة إلى مستوى محفل عالمي. وسيكون هذا القرار أساساً يعتمد عليه مؤتمر نزع السلاح من الآن فصاعداً في الأضطلاع بالعمل الهام الذي أصبح من حقه أن يقوم به. ونأمل بإخلاص أن تتبع هذا القرار القائم على المبادئ إجراءات محددة سريعة. والواقع أن هذا سيتمكن المرشحين للانضمام من التمتع بجميع الحقوق والأضطلاع بجميع الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء، في أقرب وقت ممكن.

ونأمل بإخلاص أن تستكمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية بأية تحقق فعالة. ولهذا السبب اشتراك سويسرا منذ البداية في المناقشات الرامية إلى بلوغ تلك الغاية. إننا ندرك أن من الصعب الوصول إلى تحقق كامل يعتمد عليه في هذا الميدان، وذلك لأسباب تقنية تتصل بطبيعة العناصر البيولوجية، وبالتالي نؤيد التدابير التي ترمي إلى التشديد على تعزيز تلك الاتفاقية وتحسين التقيد بها. غني عن البيان أن تلك التدابير يجب أن تكون ملزمة قانوناً، وأن تنص على عمليات التفتيش بالتحدي، وألا تعرقل دون داع أنشطة الصناعة المدنية أو البحث العلمي. ونأمل أن تستكمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية بهذا النظام في المستقبل القريب.

ووفقاً للتقديرات الأولية للدول الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية كان من المتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ مع بداية هذا العام. إلا أن حجم الأعمال التحضيرية لتنفيذ الاتفاقية تجاوز التقديرات، ولذلك بدأت عملية التصديق السريع بخطى بطيئة. وفي آذار/مارس أصبحت سويسرا الدولة السابعة والعشرين المصادقة على الاتفاقية التي تعتبر الأداة الرئيسية للتحقق في مجال انتشار الأسلحة الكيميائية. ونلاحظ بارتياح أن معدل التصديق قد تسارع خلال الأسابيع الماضية وأن بدء سريان الاتفاقية في العام المقبل لا يزال أمراً ممكناً. ويبدو لنا أنه إذا أريد تحقيق ذلك فسيكون من الضروري أن تستكمل الدولتان الحائزتان لأكبر الترسانات الكيميائية، واللتان اضطلاعاً بدور هام

يتعلق بالألغام البرية. وعلى الرغم من الجهد الكبيرة التي بذلت، لم يتحقق التقدم اللازم في هذا الميدان، وأعني بذلك توسيع ميدان التطبيق في الصراعات الداخلية؛ وإمكانية الكشف عن الألغام؛ وآلية التدمير الذاتي؛ والقيود الفعالة على النقل؛ وآلية التحقق. ولذلك أصبح من الضروري أن تعيد الحكومات في الشهور المقبلة النظر في موافقها بغية فتح الطريق أمام الاتفاق خلال المرحلة التالية للمؤتمر الاستعراضي. وإن الجهد الرامي إلى السيطرة على مشكلة الألغام ستدبر سدى إلى الأبد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أناشد جميع الممثلين أن يكونوا حاضرين في الوقت المحدد حتى يمكن بدء الاجتماعات فوراً. وأرجو من جميع الوفود أيضاً أن تستغنى عن عبارات التهئة التقليدية. وإنني بالطبع سأفترض أنها تكن لي مشاعر طيبة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢٠٠